إيران تخفف الحكم بإعدام جاسوس للتقرب أكثر من أميركا

طهران/
أصدرت محكمة إيرانية استئناف حكما بسجن أمير ميرزايي حكمتي المواطن الأميركي من أصول إيرانية عشرة أعوام. وبهذا الحكم تكون المحكمة قد خففت عنه حكما سابقا بالإعدام بتهمة التجسس لصالح الولايات المتحدة الأميركية.
ويبدو تخفيف الحكم خطوة إيجابية تعكس أن الخلاف الايراني الاميركي حول تعيين حميد أبو طالبي المتهم بالمشاركة في احتجاز رهائن أميركيين سفيرا لدى الامم المتحدة، لن يؤثر على التوافق مع ايران حول النووي والتقارب.
وادانت المحكمة ميرزايي بتهمة "التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والتجسس لـ"سي آي ايه" والسعي لاتهام إيران بالإرهاب، معتبرة إياه آنذاك "محاربا ومفسدا في الأرض".
واعتقل حكمتي في أغسطس 2012م لدى زيارته إلى طهران قادما من الولايات المتحدة وظهر في نوفمبر من نفس العام يعترف على التلفزيون بالعمالة لجهاز "سي آي ايه".
وقال: "خدعني جهاز التجسس الأميركي ورغم أني دخلت إلى إيران بهدف التغلغل في وزارة المخابرات لكني لم أرغب بإلحاق الضرر بإيران وكانت نيتي العيش في هذا البلد وعدم العودة الى أميركا".
وأعلنت وزارة المخابرات الإيرانية قد بعد ثلاث شهور من دخوله ايران عن اعتقال أمير حكمتي. وقالت في بيان: ان المتهم حاول التغلغل في جهاز الأمن الإيراني.
وكتب حكمتي رسالة الى وزير الخارجية الاميركي جون كيري سربها له من داخل السجن قال فيها انه اضطر للاعتراف بالإكراه وانه ليس مذنبا.
وادعت إيران أن حكمتي خضع لدورات تدريبية في أفغانستان والعراق وأن موظفي مخابراتها كانوا يراقبونه قبل دخوله إلى إيران.
وأعلنت وزارة المخابرات الإيرانية أن حكمتي كان يسعى لاتهام إيران بالتورط بالإرهاب من خلال النفوذ في الوزارة .
لكن أسرة المتهم ذكرت في وقت سابق أن حكمتي كان يعمل مترجما في الجيش الأميركي ولا ينتمي إلى أجهزة الأمن الأميركية.
وذكر والد حكمتي أن ابنه سافر الى إيران للقاء ذويه في العاصمة الإيرانية طهران.
وقال: إن ابنه كان يعمل في الجيش الأميركي بين عامي 2005م و2007م وانضم بعدها إلى شركة تتعاون مع قوات المارينز الأميركية بصفة مترجم.
لكن المخابرات الإيرانية ذكرت في وثائقي بثته عبر التلفزيون الرسمي أن حكمتي كان قد خضع لعمليات تدريب معقدة لتنفيذ مهامه في إيران، وأنه وضع بحوزة الأمن الإيراني بعض المعلومات الأمنية بهدف التغلغل في المخابرات.
ونفت الولايات المتحدة الأميركية الاتهامات الموجهة إليه. وطالبت عدة مرات بالاتصال مع حكمتي عبر السفارة السويسرية الراعية لمصالحها بطهران، لكن السلطات الإيرانية رفضت هذا الطلب.
ويرى مراقبون أن تخفيف الحكم من الإعدام الى السجن على حكمتي يعكس حالة الانفراج بين واشنطن وطهران وإمكانية التوصل الى اتفاق شامل حول الملف النووي.
ويؤكد هؤلاء المراقبون ان رفض منح الولايات المتحدة تأشيرة دخول للمرشح الايراني حميد ابو طالبي الاراضي الاميركية سفيرا جديدا لدى الامم المتحدة، لن يؤثر تأثير للخلاف على التوافق النووي.

تحذيرات متبادلة بين واشنطن وموسكو

أوكرانيا: الرئيس المؤقت يوجه الجيش والأمن بقمع المحتجين بالشرق وروسيا تضع الأزمة أمام مجلس الأمن

متابعة / قاسم الشاوش

اتجهت الأوضاع السياسية والأمنية في أوكرانيا لمزيد من التصعيد والعنف إثر مواجهات بين قوات الأمن والمحتجين ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من الجانبين.. ويأتي ازدياد حدة الأزمة الراهنة في أوكرانيا التي تبعث مخاوف من تفكك البلاد وسط تحذيرات وقلق دولي من تدهور الاوضاع وان التحرك العسكري ضد المحتجين قد يقوض الجهود الرامية إلى التوصل لحل دبلوماسي للصراع القائم ويهدد المحادثات الرباعية المقررة " في 17 من الشهر الجاري بجنيف بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.. في حين أكدت روسيا على وضع الأزمة الأوكرانية على طاولة مجلس الأمن الدولي.
وفي هذا السياق أكد القائم بمهام الرئيس الأوكراني الكسندر تورتشينوف أمس ان مجلس الأمن القومي والدفاع اتخذ قرار بدء عملية أمنية شاملة بمشاركة القوات المسلحة ضد المسلحين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا، وأعطى الرئيس المؤقت المحتجين مهلة تنتهي اليوم لإخلاء المباني فورا.
واستنكرت الخارجية الروسية بشدة قرار الرئيس الأوكراني المعين ألكسندر تورتشينوف استخدام القوة ضد المحتجين. وجاء في بيان أصدرته الوزارة أمس: "نستنكر بشدة أي محاولة لاستخدام القوة ضد المحتجين والناشطين واللجوء إلى خدمات عناصر "القطاع الأيمن" وغيره من التنظيمات غير الشرعية.
وذكر بيان الخارجية أن سلطات كييف، التي جاءت نتيجة الانقلاب، شرعت في استخدام القمع العنيف للاحتجاجات الشعبية، التي أصبحت رد فعل على تجاهل تام للمصالح المشروعة لسكان مناطق الجنوب الشرقي، والتهديدات المباشرة ضد كل من لا يتفق مع هيمنة القوميين الراديكاليين، والتي سادت في كييف بدعم مباشر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
وجاء في البيان أن ما يثير الاستياء هو أمر الرئيس تورتشينوف باستخدام الجيش لقمع الاحتجاجات حيث أنه من الممكن أن تسيل الدماء نتيجة هذه الإجراءات في الجنوب الشرقي.
وواصلت الخارجية الروسية: "نطالب أولئك المعينين من قبل الميدان الذين أسقطوا الرئيس الشرعي بالوقف الفوري للحرب ضد شعبهم وتنفيذ جميع تعهداتهم وفق اتفاقية 21 فبراير" الماضي.
وذكر البيان أنه يجب على رعاة الاتفاق كالولايات المتحدة والدول الغربية حمل النازيين الجدد وغيرهم من المتطرفين لوقف استخدام القوات المسلحة ضد الشعب الأوكراني والدخول فورا في حوار وطني حقيقي بمشاركة متساوية من جميع المناطق في أسرع وقت ممكن لتعديل دستوري جذري.
وأضاف البيان: إن هذا يعتمد الآن على الغرب لتجنب احتمال نشوب حرب أهلية في أوكرانيا".
وأكدت الخارجية أن الجانب الروسي سيتوجه إلى مجلس الأمن الدولي لعقد جلسة طارئة لمناقشة تطورات الأوضاع في جنوب شرق أوكرانيا، وكذلك التوجه إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
وأعلنت وزارة الداخلية الأوكرانية أمس عن مقتل ضابط امن وإصابة خمسة آخرين بجروح مختلفة في مواجهات مع المتظاهرين الموالين لروسيا في مدينة (سلوفيانسك) شرق أوكرانيا..
وأكد وزير الداخلية الأوكراني ارسين افاكوف في تصريح نقلته وكالة أنباء (انترفاكس) الروسية وقوع قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين من دون أن يفصح عن عددهم.
يذكر أن سلطات الأمن الأوكرانية زجت منذ صباح أمس بقوات عسكرية كبيرة وبعدد من الطائرات المروحية والعربات المدرعة لإخلاء المواقع الحكومية التي احتلها المئات من المتظاهرين في مدينة (سلوفيانسك) الذين يطالبون بضرورة الاعتراف باللغة الروسية وإقامة نظام فيدرالي في أوكرانيا..
وفي تطور متصل تجمع آلاف الأشخاص في مدينة (خاركوف) للاحتجاج على استخدام القوة ضد المحتجين في الأقاليم الشرقية وللمطالبة بإجراء استفتاء عام لتحديد مصير هذه الأقاليم..
وحالت قوات الأمن الأوكرانية دون وقوع اشتباكات بين القوميين الأوكرانيين الرافضين للفيدرالية والناطقين بالروسية المطالبين بمراعاة حقوقهم اللغوية والقومية..
وذكرت الوكالة أن المحتجين استولوا على مبنى البلدية في مدينة (ماريوبول) الواقعة في اقليم (دونتسك) فيما تصدى مئات من المحتجين لقافلة عسكرية أوكرانية على ابواب مدينة (ارتيوموفسك) واستولوا على أسلحة العسكريين الأوكرانيين وشكل المحتشدون في دونيتسك مجموعات لمساندة المحتجين في المدن الأخرى.
هذا وكانت القوات الخاصة الأوكرانية رفضت في مدينة دونيتسك تنفيذ أوامر سلطات كييف بقمع المحتجين، وأعلنت تأييدها لمطالبهم.
وأعرب أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه لتدهور الوضع في شرق أوكرانيا، داعياً إلى "الحوار لتخفيف التوتر".
وذكر بان في بيان صادر عن المتحدث باسمه أن الاضطرابات "لن تكون في مصلحة أي طرف"، داعيا كافة الأطراف إلى "العمل من أجل تهدئة الوضع والالتزام بالقانون وممارسة أعلى مستوى من ضبط النفس". وجدد الدعوة "لحوار عاجل وبناء من أجل تخفيف التوتر ومعالجة كافة الخلافات..
من جهتها حذرت روسيا الولايات المتحدة أمس من أي تحرك عسكري من جانب السلطات الأوكرانية في شرق أوكرانيا لأن ذلك سيقوض الجهود الرامية إلى التوصل لحل دبلوماسي للصراع ويهدد محادثات سلام مزمعة..
وأكدت وزارة الخارجية الروسية في بيان أن وزير الخارجية سيرجي لافروف وجه التحذير أثناء مكالمة تليفونية مع نظيره الأميركي جون كيري الذي أبدى قلقه من دور روسيا في إذكاء الاضطرابات في شرق أوكرانيا.
وسيطر محتجين على مبان حكومية في بلدات في شرق أوكرانيا في الأيام القليلة الماضية. وقال لافروف: إن أوكرانيا "تظهر عجزها عن تحمل المسؤولية عن مصير البلاد." وحذر من أن أي استخدام للقوة ضد المتحدثين باللغة الروسية في شرق أوكرانيا "سيقوض إمكانية التعاون... بما في ذلك المحادثات الرباعية المقررة في جنيف" في 17 ابريل بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
وحذر البيت الأبيض أمس روسيا من أي عمل عسكري جديد في أوكرانيا بعد أن سيطر محتجين على مبان حكومية في مدينة سلافيانسك في شرق أوكرانيا وقال: إن الوضع يعيد إلى الأذهان ما حدث في شبه جزيرة القرم. وقالت لورا لوكاس ماجنوسون المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض "نشعر بقلق بالغ من الحملة المنسقة التي تجري في شرق أوكرانيا ..
إلى ذلك دعت فرنسا أمس إلى فرض عقوبات جديدة في حالة التصعيد العسكري في أوكرانيا التي تشتد المواجهات فيها بين الموالين لروسيا وحكومة كييف الموالية لأوروبا..
وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان جان ماري لوغن أن فرنسا ستضطر إلى اتخاذ عقوبات جديدة في حال تصعيد عسكري..
وأضاف: لا بد من التهدئة بين الطرفين واتباع سياسة التهدئة و وقف التصعيد والتوصل إلى الحلول السياسية والدبلوماسية..
وأوضح المسؤول الفرنسي موقف بلاده قائلا: ليس هناك حل عسكري للمشكلة"، داعيا إلى احترام موعد انتخابات 25 مايو و وحدة وسلامة أراضي أوكرانيا..

بعد تعرضه لاعتداء:

رئيس الوزراء الليبي يعتذر عن تكليفه تشكيل حكومة جديدة

طرابلس / أ ف ب
أعلن رئيس الوزراء الليبي عبدالله الثني الذي كلفه المؤتمر الوطني العام (البرلمان) في الثامن من ابريل عن تشكيل الحكومة الجديدة بعد تعرضه لاعتداء يوم السبت.
وذكر بيان أن الثني الذي تعرض "لاعتداء غادر" مع عائلته اعتذر عن قبول تكليفه بمهام رئيس الحكومة، لكنه اكد انه سيستمر في "تسيير الاعمال" حتى تعيين رئيس وزراء جديد.
وأضاف "لا اقبل ان اكون سببا في الاقتتال بين الليبيين بسبب هذا المنصب"، مؤكدا ان الاعتداء الذي تعرض له قد "روع الامنين في منطقة سكنية" و"عرض حياة بعضهم للخطر".
وفي هذا البيان الموجه الى المؤتمر الوطني العام، لم يقدم الثني مزيدا من التفاصيل عن الاعتداء. لكن مصدرا في الحكومة قال لوكالة فرانس برس انه وقع على طريق مطار طرابلس ولم يسفر عن اصابات.
وكان المؤتمر الوطني العام، اعلى سلطة سياسية في ليبيا، عين عبدالله عبد الرحمن الثني رئيسا للوزراء بالوكالة بعدما اقال في 11 مارس علي زيدان اثر خلاف طويل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
وثبت المؤتمر الوطني العام الثني في منصبه في الثامن من ابريل وكلفه تشكيل حكومة جديدة "خلال اسبوع".
الا ان عددا من النواب احتجوا على هذا القرار معتبرين ان رئيس الوزراء الجديد لم ينل العدد المطلوب من الاصوات.

مصادمات أثناء محاكمة مسؤولين سابقين بتونس

تونس/
وقعت مصادمات خلال محاكمة مسؤولين تونسيين كبار سابقين يحاكمون في محكمة الاستئناف بتهمة قمع المتظاهرين عام 2011، بين قوات الامن وعائلات الضحايا الذين نددوا باحكام "متساهلة".
واصدر القضاء العسكري التونسي إحكامه في عدة قضايا من بينها قضية قتل متظاهرين في تونس العاصمة وصفاقس (شرق) خلال الثورة التي أدت إلى سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011 وفراره إلى السعودية.
وحكم على مدير الأمن الرئاسي السابق علي سرياطي بالسجن لمدة ثلاث سنوات في إحدى هذه القضايا وكذلك على وزير الداخلية السابق رفيق بلحاج قاسم، حسب ما أعلن وكيلهما المحامي عبيده كافي لوكالة فرانس برس.
وحكم على القائد السابق للقوات الخاصة جليل بودريقة في محكمة البداية بالسجن لمدة 10 سنوات بتهمة القتل العمد وقد خفف الحكم في المحكمة الاستئنافية إلى ثلاث سنوات بعد تصحيح بعض الوقائع وعدم تعريض أي شخص للخطر، حسب ما أعلن وكيله المحامي محمد علي غريب.
وفور الإعلان عن الأحكام احتج أفراد عائلات الضحايا الغاضبين عليها، معتبرين انها متساهلة جدا ما أدى إلى تعليق جلسة المحكمة بعد مصادمات وقعت مع قوات الأمن، في المكان.
وردد بعضهم "فليسقط القضاء العسكري" وان "الله سينتقم لنا". وحاول بعضهم النيل من أفراد عائلات المتهمين الحاضرين في قاعة المحكمة قبل إخراجهم منها.
وقال المحامي عامور صفراوي وكيل الدفاع المدني أنها "مسخرة قضائية. من الواضح أن صفقة سياسية قد تمت. قتل الشهداء مرة ثانية".
ولكن المحامي كافي أشاد بهذه الأحكام وقال "أنها شيء جيد إلا بالنسبة لسرياطي حيث كان يجب أن يطلق سراحه".
واعتبر المحامي غريب انه "الأشياء هدأت مع الوقت وكان للقضاء الوقت الكافي كي يصدر أحكامه بكل رصانة".
وحسب حصيلة رسمية، فان قمع الانتفاضة الشعبية التي طردت بن علي أوقع أكثر من ثلاثة آلاف قتيل ومئات الجرحى.
وكان حكم على الرئيس السابق بالسجن مدى الحياة ثلاث مرات لدوره في قمع المتظاهرين بين ديسمبر 2012م ويناير 2011م بالإضافة إلى أحكام أخرى في قضايا أخرى.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

البنك الدولي يمول

فيما قضت الاتفاقية الثانية بتمويل البنك مشروع دعم منظمات المجتمع المدني في اليمن بتكلفة إجمالية تبلغ 8 ملايين دولار، وتضمنت الاتفاقية الثالثة منحة مالية بمبلغ 20 مليون دولار لمشروع الخدمات الصحية للأم والمواليد.
من جانب آخر وقع اليمن مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية على اتفاقية تمويل المرحلة الرابعة من مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ 25 مليون دولار.

اليمن يرفض

تمت الموافقة على 165 توصية منها تتعلق بانشاء هيئة مستقلة لحقوق الانسان وتشكيل لجنة تحقيق في أحداث عام 2011م، بجانب استكمال اجراءات انضمام اليمن الى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، وكذا الحد من تجنيد الاطفال ومكافحة زواج الصغيرات وتحديد سن ادنى للزواج، اضافة الى ضمان حرية الراي والتعبير والمساواة وعدم التمييز.
وذكر ان الحكومة في اجتماعها الدوري الذي عقد الاسبوع الماضي كلفت وزارة حقوق الانسان بالتشاور مع الجهات المختصة وذات العلاقة في ما يخص بعض التوصيات.. مبينا انه تم اعتماد التوضيحات التي قدمتها وزيرة حقوق الانسان اثناء مناقشة التقرير الدوري لحقوق الانسان في اليمن، لعدد من التوصيات.
وتعد المراجعة الدورية الشامل من الآليات الجديدة لمجلس حقوق الانسان الذي يضم 192 دولة، حيث يقوم بموجبها على نحو منتظم بمراجعة مدى وفاء الدول الاعضاء في الامم المتحدة بواجباتها والتزاماتها حيال حقوق الانسان.
وقدمت بلادنا تقريرها الاول الى مجلس حقوق الانسان في فبراير 2009م، وتلقت خلال مناقشته 142 توصية، وافقت على 125 توصية منها، ورفضت 15 توصية، وأرجات النظر في توصيتين.

إجراءات عاجلة

والنتائج الإيجابية التي توصلت إليها مجمل الدراسات بشأن استكشاف معدن الذهب بالنطاق المحدد في منطقة الحارقة، ومدى الجدوى الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق من وراء استخراج هذه الثروات الكامنة.
وفي الاجتماع حث وكيل المحافظة الشامي الوجهاء والسلطة المحلية بالمديرية على الدفع بعجلة إنجاز المشروع وبذل المزيد من الجهود الرامية لتسهيل مهام الشركة الاستكشافية، والتي يعول عليها كثيرا في النهوض بالوضع الاقتصادي للبلد وتأمين المزيد من فرص العمل أمام الأيدي العاطلة، معتبرا النجاحات التي حققتها الشركة على صعيد التنقيب والاستكشاف حوافز مشجعة على جذب الاستثمارات الخارجية في هذا المجال الواعد.
ولفت إلى أن السلطة المحلية ستفعل دورها بهذا الخصوص من خلال تذليل المهام ومعالجة أي صعوبات أو عوائق قد تواجه النشاطات الاستثمارية في المحافظة.

الألغام تتربص

بمشاركة عدد من المختصين في مجال التعامل مع الألغام وممثلين عن منظمة اليونيسف والأمم المتحدة وعدد من المنظمات المدنية أن المركز يعمل على تطوير آلية عمل العاملين في مجال التعامل مع الألغام ليتمكن من تقديم خدماته والارتقاء بمستوى عمله بشكل أفضل.
وأشار إلى كثير من المستجدات طرأت في مجال التعامل مع الألغام لظهور الألغام محلية الصنع والقنابل العنقودية مما يتطلب بالضرورة مراجعة وتطوير وتحديث المعايير الوطنية في التعامل مع الألغام لتوفير الوقت والجهد والمضي نحو يمن خال من الألغام.
وأوضح مدير المركز التنفيذي أن الإحصائيات الصادرة عن المركز تشير إلى أن عدد ضحايا الألغام منذ بداية استخدام الألغام في ستينيات القرن الماضي يصل إلى ستة آلاف شخص.

اليمن يسجل

وحسب الكحلاني، فان فريق الترصد الوبائي يعمل في إطار شبكة واسعة لمراقبة الفيروس وتتبع أي حالات وبلاغات عن اشتباه في عموم محافظات البلاد.
وأشار المسؤول إلى انه خلال الأيام الماضية تم تسجيل حالتي اشتباه، إلا انه تم التأكد من سلامتها وعدم إصابتها بالفيروس، منوها بالجهود الكبيرة التي تبذل في هذا الاتجاه.
وشدد المسؤول على أن فريق الترصد الوبائي بالوزارة يعمل بشكل كبير تجاه أي بلاغات اشتباه في المستشفيات الحكومية والخاصة بعموم محافظات البلاد لمواجهة الفيروس.

خارطة طريق

بالإضافة إلى استكمال فرق العمل الأربع المعنية بتطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك التي تعمل تحت مظلة اللجنة العربية مفتوحة العضوية المخصصة بهذا الغرض والتي ترأسها دولة الكويت أيضا.
وأوضح الديحاني أنه تم الاتفاق على عقد اجتماعات تنسيقية دورية بين دولة الكويت والأمانة العامة حتى تنتهي الكويت من رئاسة القمة في مارس من العام المقبل، وذلك لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سير التنفيذ.
وأوضح الديحاني حرص بلاده على متابعة تنفيذ ما صدر عن قمة الكويت من قرارات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.